بارزاني: الوفد الكـردي لتنفيذ الاتفاقيات لا لإجراء المفاوضات

مؤشرات بانفراج الأزمة بين المركز والإقليم

بغداد / المدى

قـال رئيـس إقليـم كردستـان مسعـود بارزاني أمـس الخميـس، ان الاقليم عندما سيـزور بغـداد، سيكـون هـدف زيارته هو تنفيـذ الاتفاقـات السياسيـة، وليس اجراء مفاوضـات بشـأن مطالـب الكـرد، مؤكـداً انـه على الرغـم من كل ما يحـاك ضد الكرد، فاننا سنعمل ما في وسعنا من اجل مصلحة الشعب العراقي.

وجـاء حديث البارزاني عنـد لقائه مواطني وموظفـي قضـاء خانقـين(١٧٧) كـم شمال شرقي العاصمة العراقية بغداد.

وافاد الرئيس بارزاني للحضور بالقول بان "وفد اقليم كردستان لن يزور بغداد لاجراء المباحثـات والتفاوض على مطالـب الكرد، لأن المباحثـات قـد جـرت في السابـق، وكل شـيء انتهى، ولذلك فحين يـزور وفد اربيل العاصمـة الاتحادية بغـداد فسيكون لتنفيذ الاتفاقات السياسية المبرمة".

وقـال بـارزاني في جانـب آخـر مـن لقائـه مواطنـي خانقـين، والـذي نقلتـه فضائية(كردستـان تـي في) "لو كانت هناك شراكـة حقيقية في العـراق، فينبغي ان يتم تنفيـذ الدستور، عندها سـوف لن تبقى اية مشكلة، ولكـن ان لم ينفـذ الدستور، عندها ستثار مشكلة

ونحـن لا نـود ان تكـون هناك ايـة مشكلة، ولذلـك سنعمـل كل مـا في وسعنـا من اجل مصلحة الشعب العراقي".

الى ذلـك، قـال المتحـدث باسم الكتلـة مؤيد طيـب لوكالـة كردسـتان للأنبـاء إن "هناك إشـارات ايجابيـة مـن قبـل ائتـلاف دولـة القانـون ورئيـس الـوزراء لرسالـة رئيس الإقليم مسعود بارزاني".

وأعرب طيـب عن اعتقاده بـان "الأزمة بين بغـداد وأربيـل ماضية إلى الانفـراج لا إلى مزيد مـن التصعيـد"، مضيفـا أن "الرسالة تضمنت السؤال عن مدى قدرة الطرف الآخر على التمسك بالاتفاقات والتحالفات".

وكان، بـارزاني اعتـبر أمـس الأول، إن حكومة بغـداد تشكلـت في معظمها بجهود أبنـاء كردسـتـان ومساعيها، مبينـا أن بقاء العـراق موحـداً وقويـاً منـوط بالالتـزام بالدستور، وليس لأحد أياً كان ولا بمقدوره أن يفسر الدستور بمفرده وبما يلائمه.

وقـال بـارزاني في كلمة لـه خـلال زيارته، قضـاء سـوران شمـال شـرق أربيـل، إن "الحكومة الراهنة في بغداد قد تشكلت في معظمها بجهود أبنـاء كردستان ومساعيهم وليس لأحد أن يقول أو يمن علينا في ذلك"، مبينـا أنـه "تم بحـث هـذه المسائـل بشكل واضـح إبـان صياغـة الدسـتـور العراقـي الدائم".

وأكـد بـارزاني أن "بقـاء العـراق موحداً وقوياً إنمـا منوط بالالتزام بالدستور وهو الـذي جمعنا وأبقانـا معاً في إطـار العراق وليـس لأحد أياً كان ولا بمقـدوره أن يفسر الدسـتـور بمفـرده وبمـا يلائمـه"، مضيفـا "نحـن شـركاء في هذا البلـد ويجب أتباع الشراكـة الحقيقيـة في العـراق وهـذا هـو الشرط الرئيس لاستقرار العراق".

النزاهة النيابية: ضغوطات سياسية تمنع كشف ملفات الفساد

بغداد / المدى

أكـدت عضـو لجنـة النزاهـة والنائـب عـن كتلـة العراقيـة البيضـاء عاليـة نصيـف، أن هنـاك ملفـات في هيئـة النزاهة لم يتـم عرضها لسيطـرة الكتل السياسيـة، مشـيرة إلى ان اللجنـة ستفتـح ملفـي وزارتي الدفاع والشباب.

وقالـت نصيـف في تصريـح (للوكالـة الاخباريـة للانبـاء امس: أن هيئـة النزاهـة تبعث تقارير دورية وسنوية إلى لجنة النزاهـة وتتابـع اللجنة هذه التقاريـر"، مشيرة إلى وجـود ملفات لم تعلنها هيئة النزاهـة لكن لايتحمل هـذا الاخفـاء رحيم العكيلـي لأن هذه الملفـات تخفى بضغوط سياسية.

وأشارت إلى أن هذه الملفات لم يتم تحويلها إلى لجنة النزاهة لانهـا ملفات موجوده بيد الكتـل السياسية، وبينـت أن لجنـة النزاهـة البرلمانيـة ستفتـح ملفين مهمين وهما ملفا وزارتي الدفاع والشباب.

وكانـت، وسائـل اعلامية، قد نشـرت ان العكيلي قدم استقالتـه بسبب ضغوط سياسيـة مورست عليه من جهـات عـدة "مـن دون ان تحدد هوية تلـك الجهات، مضيفة ان الاستقالة جاءت خلال ظروف تتعلق بعمل هيئـة النزاهـة التي حاول ان ينأى بهـا عن الارتباط بأية جهة سياسية.

وكان عضو كتلة المواطن النائب عن التحالف الوطني حسون الفتلاوي، قد اتهم أعضاء لجنة النزاهة بعدم الجدية،مؤكـدا ان اغلب ملفات النزاهـة التي كشفت ارادت الحكومة فضحهـا عبر نوابها في البرلمان ولم يكن للجنة اي دور.

وقال الفتـلاوي في تصريح سابـق أن لجنة النزاهة حديثـة العمـل ولم يكن لهـا دور جـدي في الفساد"، مشيراً إلى أن جهاز النزاهة يحتاج إلى نزاهة.

وأضـاف أن أغلـب ملفات الفساد التـي تم كشفها هي الملفـات التـي أرادت الحكومـة فضحها عـبر نوابها، ولم تكشف لجنة النزاهة أي حالة للفساد في وزارات الدولة.

وكشف الفتلاوي عن وجود ملفات كبيرة في المناطق الحدوديـة وخاصة اثناء دخول البضائع التي لا تمر الا بعـد ان تعطي رشا وهذا ما يسير عليه الكل حتى المواطنون.

ودعـا الفتـلاوي مجلس النواب ولجنـة النزاهة الى تفعيـل دورهـا قبـل وقـوع الجريمـة لأن لافائدة من التحقيق بعد الجريمة

وتابـع: إن العـراق يحتـاج إلى دورتـين قادمتـين للتخلـص من الفسـاد لان الفسـاد سوف ينخر كل اجهـزة الدولـة وعندما يصل إلى "عظم الدولة" ستكون هناك صحوة من قبل السياسيين.

وكانـت كتلـة الأحـرار التابعـة للتيـار الصدري،قـد لوحـت في وقـت سابـق، بأنهـا ستكشـف ملفـات فسـاد متورطـة فيهـا "أسمـاء لامعـة" في الحكومـة العراقيـة، وأكـدت أن قـادة في العمليـة السياسية استوردوا كميات كبيرة من المواد الغذائيـة الفاسـدة وضغطـوا لتوزيعهـا،و لفت إلى أن ١٦ وزيـرا مـن الحكومة السابقـة متهمون بفساد إداري ومالي.

وقـال النائب عن كتلة الأحرار جـواد الحسناوي في حديـث لـ"السومرية نيـوز"، إن "هنـاك ملفات فساد سنطلـع وسائـل الإعـلام عليهاخـلال الأيـام القليلة القادمة، كملـف الشاي الفاسد"، مشـيرا إلى "وجود أكـثر من ٤٣٠ طناً من هـذا الشاي في مخازن كربلاء منذ سنة ٢٠٠٨ لم يحسم ملفه حتى الآن".

وأوضـح الحسنـاوي أن "أسمـاءً لامعـة في الحكومةالعراقيـة لها علاقة في هـذا الملف وسنمتلك الشجاعة لنكشفها ونطلع الـرأي العام عليها"، مبينا أن"القادة الذين يقـودون سير العملية السياسية هم من وردوا هـذا الشاي وضغطوا للمباشرة بتوزيعه، فضـلا عـن الحليـب الفاسـد الـذي يتسبـب بمرض السرطان للأطفال".

وأضـاف النائـب عن كتلـة الأحرار أن "هـذه الملفات أحيلـت إلى القضـاء وتوقفت فيه، لوجـود أيد قوية تطول تلك الملفات ومؤثرة على القضاة"،مشددا على ضرورة "إبعاد طبقـة التجار السياسيين عن القضاء مـن الذين ظهروا الآن ويتمتعـون بصلاحيات كثيرة في مؤسسات الدولة ويسيرونها حسب تجارتهم".

وأكـد الحسنـاوي أن "المرض (الفسـاد) يأتـي مـن المسؤولـين العراقيـين والنـواب والـوزراء وليس مـن الموظفين الصغـار والناس البسطـاء"، لافتا إلى أن"النشـرة الخاصـة بهيئـة النزاهـة تشـير إلى أن ١٦ وزيـرا من الحكومة السابقـة متهما بفساد إداري ومالي، مما يعني أن نصـف الوزارة متهمة بالفساد، ولم نجـد وزيـرا ذهـب للقضـاء، إلا القلـة المخالفين للتوجهات السياسية لبعض الجهات".

مجلـس النواب يتسلـم قرار القبض علـى الساعدي

النائب المستقل يعلن عدم قانونية أمر اعتقاله

بغداد / المدى

اعلـن النائـب المستقـل صبـاح الساعـدي، امـس، أن المـادة القانونيـة التي صـدرت بموجبها مذكـرة اعتقالـه ألغيت بقـرار من مجلـس قيادة الثورة المنحل، وفي حـين اعتبر الدعوة غـير صحيحة لعـدم تعديل مجلس النـواب لهذه المـادة، أشـار إلى أن الجهـة التـي أصـدرت المذكرة لم تصـدر مذكرة سابقة بحق أي شخص.

وقـال صبـاح الساعـدي خـلال مؤتمـر صحافي، عقـده امس، في مبنـى مجلـس النـواب إن "المادة ٢٢٦ التي صدرت بموجبها مذكرة إلقـاء القبض بحقـي ألغيت بقرار مـن مجلس قيـادة الثـورة المنحل رقـم ٨٤٠"، مبينا أن "المادة تشير إلى من يهن الحكومـة والسلطات يسجـن لمـدة سبـع سنـوات أو يغرم".

وأضـاف الساعـدي أن "القاضـي الـذي أصـدر مذكـرة الاعتقـال لا يعـرف شيئـا ولم يطلـع علـى أن المـادة ملغـاة أو أنـه تجاهـل هذه المادة"، مؤكدا أن "مجلس النواب السابـق أو الحـالي لم يعـدل هذه المـادة وبذلك فـأن إقامـة الدعوى تعتبر غير صحيحة".

وأكد الساعـدي أن "قرار القاضي كان في محكمـة النشـر والإعـلام وهذه المحكمة لم تصدر أي مذكرة سابقـة إلا بحـق الساعـدي وهـو أول حكـم ضد شخصيـة"، مشيرا إلى أن "التهمـة حسب نواب دولة القانون إهانـة للحكومة وإذا كان محاربة الفساد جريمة فلتكن وإذا كان الدفـاع عن ثلاثة ملايين أرملة تعتبر جريمة فلتكن".

تأتي هذه التصريحات بعد ساعات من تأكيدات رئيس مجلس النواب أسامـة النجيفي تسلـم مجلـس النـواب طلبـا من مجلـس القضاء الأعلى لرفـع الحصانة عن النائب صباح الساعدي.

وذكـر النجيفي في مؤتمر صحفي أن "مجلس النواب سيناقش طلب مجلـس القضـاء الأعلـى بصورة تفصيليـة ومـن ثـم إصـدار قرار بشأن ذلك".

وبشـأن مبادرتـه لحلحلـة الازمة السياسيـة في البـلاد اشـار النجيفـي الى ان "هناك مؤشرات ايجابيـة لحـل الأزمـة الراهنـة بالبـلاد، موضحـاً بالقـول "أنني سأمضـي بمبادرتي حتـى النهاية لإيجـاد مخـرج للأزمـة السياسية الراهنـة بالبلاد لا سيما بعد ظهور بوادر ايجابية لحلحلة الأمور بين الكتل السياسية"

ودعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصـدر، امـس الاول، رئيـس الوزراء نوري المالكي إلى التخلي عن سياسة الإقصاء، للحفاظ على سمعـة العـراق، وذلـك في أعقاب صـدور أمـر إلقـاء القبـض علـى النائب المستقل صبـاح الساعدي، مشددا علـى أن هـذا الأنباء تشير "لدكتاتورية جديدة، فنحن لا نريد صداما ولا صَداما".

وقَـال الصـدر رداً علـى استفتـاء قـدم له من احـد أتباعـه وحصلت "المـدى" على نسخة منه ونشرته امس، وسـئـل فيه عن رأيـه بشأن صـدور أمـر إلقـاء القبـض علـى النائـب المستقل صبـاح الساعدي مـن مجلـس القضاء الأعلـى "نعم قد أزعجنا هذا الخبر كثيرا فأوجه كلامـي إلى الأخ رئيـس الوزراء.. قـد تبين لنا وبعد عدة قضايا منها، صـدور أمر إلقاء القبض على الأخ صبـاح الساعـدي وقبلهـا إقالـة أو استقالـة رئيـس هيئـة النزاهة وتصفية بعض الإعلاميين بمرأى مـن الحكومـة، أن هـذا الأنبـاء لدكتاتورية جديدة..فنحن لا نريد صداما ولا صَداما".

وأَضـاف الصـدر "فأهيب برئيس الوزراء الكف عـن هذه الأمور من اجـل الحفـاظ على سمعـة العراق فالعمـل السياسـي مبنـي علـى الشراكة لا الإقصاء".

المالكـي يهاتـف بايـدن بشـأن بقـاء المدربـين الأمـيركان

كتل سياسية تشكو تهميشها في المفاوضات مع واشنطن

بغداد / المدى

بحث رئيـس الوزراء نـوري المالكي امس الخميـس، مـع نائـب الرئيـس الأميركـي جـو بايـدن في اتصـال هاتفـي أجـراه الأخـير ظـروف بقـاء خـبراء أميركيـين لتدريـب القوات العراقية بعد الموعد المقرر لانسحاب الجيش الأميركي في نهاية العام الحالي.

وكانت الكتـل السياسية قد خولت حكومة المالكـي بإجـراء مفاوضـات مـع الولايات المتحـدة للإبقـاء علـى مدربـين عسكريين أميركيـين بعـد موعـد الانسحـاب، لكـن الجانبين لم يتوصلا بعد إلى اتفاق في هذا الخصوص.

وذكر بيان لمكتب المالكي صدر أمس وتقلت "المـدى" نسخـة منه أن "نائـب الرئيس الأميركي جو بايـدن أجرى اتصالا هاتفيا مع رئيس الوزراء نوري المالكي تطرقا فيه إلى تطويـر العلاقات الثنائية على مختلف المستويـات السياسيـة والاقتصاديـة والتجارية والعلمية".

وأشـار البيـان إلى أن "المالكـي وبايـدن بحثا ظروف بقاء خبراء أميركيين لتدريب القوات العراقية".

وجـدد نائـب الرئيـس الأمريكـي دعمـه للحكومـة العراقيـة، وتأكيـده استمـرار التعـاون وتنمية العلاقات ما بعد انسحاب القـوات الأمريكيـة. وفقـا لمـا أورده بيان مكتب المالكي.

ويخشى العراقيون من عودة أعمال العنف إلى البـلاد بعد الانسحـاب الأميركي ومن تجـدد الهجمـات الداميـة في حـال تأجـل الانسحـاب ولاسيما بعد تهديـدات أطلقها زعيـم التيار الصـدري مقتـدى الصدر من تصعيد الهجمات ضد الأميركيين.

وتقـول القائمـة العراقيـة التـي يتزعمهـا رئيـس الـوزراء الأسبـق إياد عـلاوي إن المسألـة الملحـة في الوقـت الحاضـر هـو ذهاب الكتل السياسية إلى حسم الخلافات القائمة قبل البت بقضية الانسحاب.

وقـال عضو الكتلة حامـد المطلك إن "هناك مشـاكل سياسيـة بـين الكتـل ولا طريـق سـوى الذهـاب إلى التوافـق بـين الكتـل لحل الإشكاليات القائمـة، قبل الذهاب إلى التوافـق على قضية الانسحـاب الأميركي من العراق".

وأوضـح المطلـك أن "الشـيء المهـم في الوقت الحالي هـو إيجاد حلـول للمشاكل السياسية القائمة".

وبحسب اتفاق موقع بين بغداد وواشنطن فأن الأخـيرة ستتواجد قواتهـا- وقوامها نحـو ٤٧ ألفا- في العـراق للسنة الأخيرة ضمـن انسحـاب يجـري العمل عليـه منذ ثلاث سنوات.

إلى ذلك، أكـد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي،امس الخميس، أن البرلمان مغيب عـن المفاوضـات بـين الحكومـة العراقيـة والجانـب الأميركي حول بقـاء قواتها في البلاد ومـدى جاهزيـة القـوات العراقية، مبينا أنه لانتظار رسالة من الحكومة حول مدى وأين وصلت تلك المفاوضات.

وقال النجيفي خلال مؤتمر صحفي عقده، أمـس في البرلمان "القوى السياسية خلال اجتماعهـا في بدايـة أب الماضـي، خولـت رئيس الـوزراء نوري المالكـي بالتفاوض مـع الجانب الأميركي حول تدريب القوات العراقيـة"، مبينـا أن "مجلـس النـواب لم يطلـع على أي تقدم بتلـك المفاوضات، ولم يعلـم بحالـة القـوات العسكريـة العراقية ومدى جاهزيتها للدفاع عن الأمن الداخلي والخارجي كونـه مغيب عن هـذه القضية بشكل واضح".

وأضـاف النجيفـي أن "مجلـس النـواب ينتظـر رسالـة مـن الحكومـة حـول مدى وأيـن وصلت تلك المفاوضـات، وسيناقش في حينهـا هـذا الموضـوع داخـل البرلمان بحضـور رئيـس الـوزراء نـوري المالكي والوزراء الأمنيين".

وأكد النجيفي أن "البرلمان ستكون له كلمة واضحـة إذا قدمـت الحكومـة في أي طلب حول قدرات القوات العراقية ومدى حاجة العراق إلى مدربين أميركيين".

وكان رئيـس الوزراء القائـد العام للقوات المسلحة نوري المالكـي قد قال في أكثر من مناسبـة إن القـوات الأمنيـة جاهزة لموعد الانسحاب الأميركي النهائي.

وتشهـد عـدد مـن المحافظـات هجمـات لتنظيم القاعـدة كان آخرها تعرض المباني الحكومية في محافظة الانبار إلى هجمات انتحاريـة أول أمـس قتـل فيهـا عـدد مـن عناصر الأجهزة الأمنية.

كشفـت لجنـة الامـن والدفـاع في مجلس النـواب في وقـت سابـق ان ٣٠٠ خبـير اميركـي سيبقـون بعـد انسحـاب القوات الاميركية نهاية العام الحالي تتركز مهامهم في تدريب القوات الامنية العراقية.

وقـال رئيس اللجنـة السنيـد في تصريح لـ"المـدى" امـس الاول ان عـدد القـوات الامريكية التي ستبقى في العراق لاغراض التدريـب ٣٠٠ خبير يتوزعون على خبراء للاختصاصـات دروع ومدفعيـة وطائرات ومعلومـات، نافيـا الانبـار التـي تناقلتها بعض وسائـل الاعـلام عـن وجـود الاف القـوات لتلـك الاغراض، واكـد ان الاعداد هـي موضوعيـة وليس مفروضـة من قبل الجانـب الامريكـي، وقال "نقـدر ما العدد بقدر ما تحتاج القطعات العسكرية لمدربين وخبراء وبخصوص القواعد".

أشـار السنيـد الى انها سوف لن تكون اي قاعدة بمجرد رحيل اخر جندي امريكي.

وكان المتحـدث باسـم وزارة الدفاع اللواء محمـد العسكـري، قـال في حديـث لقنـاة العهد امس الاول، ان مسالة بقاء المدربين لم تحسـم بعـد، لان الامر منـاط بالقيادات العسكرية وبالتالي فأن الاطراف السياسية تنتظـر التقرير الفني لتخـذ اقرار المناسب في ضوئه.

وكان نائـب الرئيـس الأميركـي السابـق ديك تشيني،قد قـال امس الاول إن العراق بحاجـة الى أكـثر مـن ثلاثـة آلاف جندي اميركي للحفاظ على المكاسب التي تحققت منذ نحو ثماني سنوات.

وبحسـب شبكتـي "فوكس نيـوز" و"سي إن إن" وصحيفة "نيويورك تايمز" يدرس مستشـارو الرئيس بـاراك اوباما إمكانية إبقـاء ثلاثـة آلاف جنـدي في العـراق بعد نهاية العـام، وهو حل يؤيـده أيضاً وزير الدفاع ليون بانيتا.

وبموجب اتفاق ابرم مع السلطات العراقية في ٢٠٠٨، ستسحـب واشنطـن كل قواتها بحلـول نهاية السنة إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق جديد بين الجانبين.

لكـن تشينـي الـذي شغـل منصـب نائـب الرئيس السابق جـورج بوش قال "اعتقد ان ثلاثـة آلاف جنـدي عـدد غـير كاف في العـراق. الامر يتطلـب اكـثر"، بحسب ما نقلـت عنه شبكة صـوت اميركا V.O.A في موقعها الالكتروني باللغة الانجليزية.

ولفـت الى انـه يتعـين ابقـاء اميركيين في العراق للحفاظ على "المكاسب التي تحققت والانتخابات التي أجريت والدستور الذي صيغ والحكومة التي تشكلت".

اعـلام

◆ فاروق: الخزاعي يمتنع عن التوقيع على الإعدام

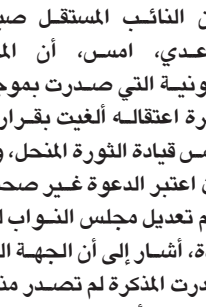

أفـادت النائبـة عـن ائتـلاف دولـة القانون بتول فاروق، بأن نائب رئيس الجمهوريـة خضير الخزاعي، لا يقبل ان يكـون المختص بتوقيـع احـكام الاعـدام، قائلـة: ان الخزاعـي يوقـع على احكام الاعدام السياسية المتعلقة بجرائم الابادة الجماعية وغيرها.

واضافـت فـاروق: إن الاسمـاء المطروحـة التي بانتظـار توقيع حكم الاعـدام هـي جنائيـة اكـثر ممـا هي سياسية، وان خضـير الخزاعي يرفض التوقيع على اعدام الجنائية او الوكيل باحكام الاعدام.

◆العوادي: رئيس الوزراء يرفض مرشحي العراقية للدفاع

كشـف النائـب عـن تحالـف الوطنـي احسان العـوادي، عن رفض مرشحي القائمة العراقية لوزارة الدفاع من قبل اللجنة المشكلة برئاسة رئيس الوزراء بدراسة السيرة الذاتية للمرشحين.

وقـال العـوادي: إن "القائمة العراقية رشحـت كثـيرا مـن الأسمـاء لكـن جميعهم، ضدهـم مؤشـرات فالبعض منهم له ملفـات سابقة والبعض الاخر مشمـول بقانـون المساءلـة والعدالـة لم تنل استحسان اللجنة المشكلة برئاسة المالكي.

◆السعد: يجب التحقيق في حادثة الرميلة

طالبت النائبة سـوزان السعد بإجراء تحقيـق في حريق محطـة كبس الغاز بحقل الرميلة الجنوبي.

وقالـت النائبـة السعد في بيـان لها: "يجـب إجـراء تحقيـق عاجل مـن قبل فريـق متخصـص يضـم ممثلـين عن الجهات ذات العلاقـة لمعرفة ملابسات الحريـق وأسبـاب إصابـة عـدد مـن العمـال في حقـل الرميلـة الجنوبـي بحروق واختناق، مشددة على ضرورة الإسراع في الإعلان عن نتائج التحقيق".